تواصل
مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN: 2682 - 2725

استطلاعات الرأي نحو المخاطر العالمية وقدرة الأفراد على الصمود
جولي راي

الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال علم الاجتماع الصناعي وآفاقه المستقبلية
دينا مفيد على حسن

الوظيفة الاجتماعية للحارة المعاصرة: دراسة في سوسيولوجيا المكان
فاطمة الزهراء علي أمين

الأوضاع المعيشية في النوبة الجديدة بين عوامل الاستقرار ودوافع العودة
أحمد عبد الموجود الشناوي

الوعي المجتمعي بدور التحول للاقتصاد الأخضر في مواجهة التحديات البيئية: دراسة ميدانية
شيماء عبد العزيز عبد الباسط

دور المرأة في تعزيز الأخذ بالثأر في ممارسات الحياة اليومية
أميرة رمضان محروس إبراهيم

العلاقات الجنسية داخل العالم الافتراضي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بالقاهرة الكبرى
رحاب محمد عبدالحي عبدالخالق

عرض كتب Book Review
أسماء فريد الرجال - خالد عبد الفتاح عبد الله

حوار الأجيال د.عبدالله عسكر
المحاور: وائل حسن يوسف

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د.عبد الحميد عبد اللطيف

العدد السابع
ابريل ٢٠٢٣

تراث الاستعلاء بين الفولكلور والمجال الديني

تأليف: سعيد المصري

استاذ علم الاجتماع كليه الاداب جامعة القاهرة

الناشر: دار بتانة للنشر، القاهرة، ٢٠١٩

عرض: أسماء فريد الرجال

دكتوراه علم الاجتماع، باحث بمركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب جامعة القاهرة

عن الكتاب

الكتاب من تأليف أ.د. سعيد المصري أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة، وقد حصل الكتاب على جائزة الشيخ زايد للكتاب فرع التنمية وبناء الدولة في عام ٢٠٢١، ويقع الكتاب في ٣٥٦ صفحة من القطع المتوسط، يشتمل على مقدمة وسبعة فصول ومجموعة من الملاحق، للمؤلف العديد من المؤلفات في مجال التخصص منها: ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري ٢٠٠٦، وقيم الشباب في مصر ٢٠١٠، واحتواء البداوة ٢٠١٤، وقيم العمل الحكومي ٢٠١٦، وطموحات المرأة المصرية نحو المستقبل ٢٠١٦، سياسات التوفيق بين العمل والاسرة بين السياق الغربي والسياق العربي ٢٠١٦، حالة المرأة في مصر، ٢٠١٦، والطفرة الشبابية والتحولات الديموغرافية في العالم العربي ٢٠١٧، أزمة المجال الديني في مصر٢٠١٧، والإنتاج العربي لعلم الاجتماع في مصر ٢٠١٧، وملحمة المواطنة بين صكوك الوطنية وعولمة الحقوق الانسانية ٢٠١٨، ومأذق العدالة الثقافية في مصر ٢٠١٨، مفهوم الأمن بين الحماية السياسية والبقاء الاجتماعي ٢٠٢٠، جائحة كورونا بين ثقافة الخوف واعتبارات الأمن المجتمعي ٢٠٢٠،، صورة المرأة في التراث الشعبي العربي ٢٠٢٠، وعلم الاجتماع في العالم العربي خلال العقدين الماضيين : تحديات مؤسسية ورؤي جديدة ٢٠٢١، الفناء في الحياة الإنسانية قراءة في أنثروبولوجيا الموت ٢٠٢١، والتعليم وتحديات التنمية المستدامة ٢٠٢١، وتقييم سياسات تطوير التعليم ، ٢٠٢١، الي جانب العديد من الأبحاث في السياسات الثقافية ، والخطاب الديني وتحديات حضور الدين في المجال العام ، ومعضلة التعليم الديني ،والعديد من مقالات الرأي في الصحف المصرية والعربية.

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يجمع بين الدراسة النظرية والبحث الميداني، وهو ينتمي لميدان الأنثروبولوجيا الثقافية، كما يمتاز الكتاب بالمنهجية والدقة العلمية واستقصاء الظاهرة محل الدراسة، فقد حاول الكتاب أن يعرض لتراث الاستعلاء بأبعاده واشكالياته المختلفة داخل التراث الشعبي والمجال الديني.

تأتي دراسات التراث لتساهم في تعزيز الروابط بين الماضي والحاضر والمستقبل، كما تساعد على استمرارية المجتمعات، وتعد الدراسات التي تقدم في هذا المجال قليلة تصل إلى حد الندرة مما جعل منظمة اليونسكو تؤكد على أهمية زيادة الوعي بأهمية التراث والمحافظة عليه، وحثت القائمين عليه ببذل أقصى جهد حتى يستطيعون حصر التراث اللامادي وتسجيله، كل ذلك يؤكد على أهمية الكتاب الذي بين أيدينا حيث يضم مجموعة من الدراسات والبحوث الميدانية التي أجريت حول تراث الاستعلاء بأبعاده الفولكلورية والدينية، وتداعياتها الاجتماعية والثقافية والسياسية في الواقع الاجتماعي العربي المعاصر، وعلى ضوء ذلك ينقسم الكتاب إلى مقدمة وسبعة فصول:

ويوضح لنا المؤلف في مقدمة كتابه تعريفه لتراث الاستعلاء، بأنه يشمل جميع عناصر التراث اللا مادي المعززة للتمييز بين البشر بحسب خصائصهم وانتماءاتهم. إنه تراث يكرس مبدأ التعالي على الآخرين بمقتضي اختلافهم، ويمثل أكثر جوانب التراث اللامادي تأثيراً في تفاقم الصراعات الاجتماعية القائمة على روح التعصب والتطرف والكراهية. ويؤكد المؤلف على أن ملامح تراث الاستعلاء تبدأ بصور التمييز الثقافي المرتبطة بالخصائص الاجتماعية وهو ما أطلق عليه "الاستعلاء البدائي" حيث ينمو بصورة تلقائية في أنماط الحياة البسيطة التي تحتل فيها قيم الذكورة والفحولة والعشائرية والإثنية أهمية كبيرة في حياة البشر، ويصل التمييز الثقافي إلى أقصاه في حالة الاستعلاء الديني المرتبط بالاختلافات الدينية، مشيراً إلى أنه على الرغم من اتساع المسافة بين التراث الشعبي والتراث الديني إلا أن الاستعلاء يمثل قاسماً مشتركاً بينهما. ولهذا تمتد خريطة تراث الاستعلاء من دوائر التراث الشعبي إلى المجال الديني.

ويعرض لنا الفصل الأول بعنوان : "التمييز الثقافي في التراث: مداخل نظرية" قراءة نظرية حول مفهوم التمييز الثقافي والمفاهيم المرتبطة به، والذي يقتضي التعرف على مفهوم العدالة الثقافية وإشكالياته؛ باعتباره جوهر النقاش النظري حول ما تشهده المجتمعات الإنسانية من صور التمييز الثقافي التي تمثل انحرافا عن قيمة العدل في الحياة الإنسانية، موضحاً أن للعدالة الثقافية جانبان إحدهما يتعلق بالبعد الثقافي للعدالة الاجتماعية بصفة عامة، والثاني هو البعد العادل في الثقافة، أو عدالة الممارسات والفعاليات الثقافية، كما يستعرض الفصل المداخل النظرية المفسرة لتشكيل التصورات النمطية السلبية المعززة للتفاوت وتعميق الكراهية والازدراء الاجتماعي، من خلال ثلاث أطروحات نظرية أساسية يمكن في ضوئها فهم التمييز الثقافي، وهي: (أ) التصنيف المعرفي: الذي يبرر التمييز بين البشر بموجب الحتمية المعرفية لمبادئ ومسلمات الإدراك الاجتماعي القائمة على تصنيف البشر والمفاضلة بينهم.(ب) التعصب الاجتماعي: والتي يتم فيها التأكيد على أن الصور النمطية القائمة على التعصب لم تعد مجرد مشاعر سلبية نحو الآخرين فحسب، بل تمثل ركناً أساسياً في عملية التمييز الثقافي القائمة على الكراهية والاقصاء. (ج) العنصرية الثقافية:

التي تتجلي في نسق من المعتقدات يعتمد على بنية اجتماعية قائمة على ثنائية التفوق والخضوع الثقافي، وهو ما يعني تفوق جماعة بثقافتها وقيمها وهيمنتها على سائر الجماعات الأخرى في مقابل خضوع الجماعات الأخرى.

وبناءً على الأطروحات النظرية السابقة يصبح التمييز الثقافي قائماً على تصورات نمطية شائعة ومشاعر من التعصب والكراهية المبطنة ونسق من المعتقدات والقيم ذات الطابع العنصري. ويتخذ التمييز أربع صور وهي: التمييز المتعمد، والتمييز الخفي أو غير المباشر، والتمييز القائم على التنميط الاحصائي، والتمييز القائم على ممارسات الثقافة التنظيمية.

وفي الفصل الثاني بعنوان : "صور التمييز الثقافي في التراث الشعبي" يقدم المؤلف رصدا لصور التمييز الثقافي في التراث الشعبي المصري عبر جميع التباينات الاجتماعية النوعية والعمرية والطبقية والجغرافية والدينية والعرقية، وكذلك صور التمييز الجسدية بين الأصحاء وذوي الإعاقة من واقع دراسة ميدانية أجريت في المجتمع المصري. اعتمدت الدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية، تشمل تعريف مفهوم التمييز الثقافي والذي يعني تعامل غير عادل أو غير منصف لفرد أو جماعة بناءً على واحدة أو أكثر من الخصائص التي يترتب عليها تفاوت المكانة وعدم المساواة في المجتمع. ومن الناحية الإجرائية يعرف التمييز الثقافي بأنه يضم بعض صور التمييز المباشر وغير المباشر في التوجهات والمعتقدات والقيم وممارسات الحياة اليومية عبر ثلاث آليات ثقافية، وهي: الازدراء، والاقصاء، والاعتداء.

وفيما يتعلق بعملية جمع البيانات اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية من دراسات سابقة وبعض مصادر للمدونات التراثية، وبيانات ذات طابع كمي من واقع بعض المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي بشأن القيم إلى جانب بيانات ميدانية ذات طابع كيفي، حصل عليها باستخدام أدوات المقابلة المتعمقة وحلقات المناقشة الجماعية؛ حيث أجريت ٩ مقابلات متعمقة و٥ حلقات مناقشة جماعية.

واستنتجت الدراسة مجموعة من النتائج أكدت على أن التراث الشعبي يحوي ستة عناصر من التمييز تتمثل فيما يلي :

(١) معانٍ شديدة القسوة في احتقار المرأة التي تشبه الحية والبومة، في مقابل تعزيز تصورات نمطية ذكورية ترمز إلى القوة. كما أشارت الدراسة إلى أن القيم المعززة لاستبعاد النساء من فرص الحياة قد تكون أقل شيوعاً فيما يتعلق بالتعليم، غير أنها أكثر انتشاراً في مجالات العمل والنشاط السياسي والحياة العامة.

(٢) وجود ثقافة معززة للتفاضل بين الناس بحسب العمر وليس القدرة. وفي هذا السياق يحتل كبار السن دائماً مكانة متميزة من منطلق تصورات سائدة عن كونهم أكثر وعياً وخبرة وحكمة،

ويقابل ذلك عدم الاعتراف بالشباب واقصائهم من تولي المناصب القيادية بموجب تصورات شائعة عن عدم قدرتهم على تحمل المسئولية؛ ومن ثم تعزيز السلطة الأبوية لكبار السن في المجتمع التي تكرس الخوف من ممارسة الحرية وتحرم الشباب من ممارسة حقوقهم.

(٣) النظرة الطبقية والتمييز بحسب المكانة بما يعزز عدم المساواة ويساهم في وجود فجوة اقتصادية في العدالة الاجتماعية، ومن ثم فإن أبرز صور التفاضل القائمة على أساس اقتصادي تتمثل في الصور الذهنية المتعلقة بالتمييز بين الغني والفقير، وتضافرها الشديد مع صور أخرى تتصل بالنسب والأصل العائلي أو القبلي والعرق واللون. وبناءً على هذه القناعات الثقافية الشائعة يتم تدعيم صور استبعاد الفقراء اجتماعياً وثقافياً من المشاركة المجتمعية بصفة عامة، ومن فرص الحياة بصفة خاصة. وتضيف الدراسة بأن الفقراء يعانون من مظاهر متعددة للإقصاء تكتسب حدتها من تضافر عناصر ثقافية متنوعة من التراث الشعبي المعزز للتمييز بين الناس في المجتمع بمقتضى اختلاف خصائصهم وهوياتهم الاجتماعية والثقافية.

(٤) التصورات المعادية لكل صور الاختلاف العرقي والقبلي، وهناك فجوة أخرى تتعلق.

(٥) التصورات المتعلقة بالفروق الدينية بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، والتي يصاحبها تصورات معادية لكل صور الاختلاف الديني عن الإسلام. ينطبق ذلك على جميع الديانات الأخرى السماوية وغير السماوية. ويصل التطرف ضد حرية الاعتقاد إلى اقصاه مع اللا دينيين الذين لا يعترفون بالديانات

(٦) وجود تراث معزز للتفاوت في القدرات الجسمية والذهنية بين البشر، ومن ثم يفيض التراث الشعبي المصري بصور ذهنية سلبية لا حصر لها بشأن النظرة الدونية للمعاق.

وينتهي الفصل بعرض ملاحظات ختامية موضحاً فيها أن خريطة التمييز الثقافي في المجتمع المصري موازية لخريطة التباينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة ومرتبطة بها أشد الارتباط. وعلى الرغم من التمييز الثقافي في جوهره مرتبط بالتفاوت الاقتصادي، فإن تعدد صور التمييز الثقافي وتضافرها نحو فئة اجتماعية محددة مرهون بحجم ونوعية الاستبعاد الاجتماعي الواقع على تلك الفئة.

ويتناول الفصل الثالث بعنوان: "التراث الثقافي والتعليم من الفجوة إلى تحديات الإدماج" طبيعة الفجوة الراهنة بين التعليم والتراث الثقافي، وجذورها التاريخية والعوامل التي ساهمت في تفاقمها، خاصة في ظل العلاقة الملتبسة بين التراث الشعبي والتراث الديني. ويشير المؤلف هنا بأن هناك تبايناً كبيراً بين ما تهدف إليه السياسات الثقافية والتعليمية العربية من ناحية، وأوضاع الانقسام الاجتماعي والثقافي الراهنة داخل المجتمعات العربية من ناحية أخرى. وقد انعكس ذلك سلباً على اتساع الفجوة العميقة بين سياسات التراث وسياسات التعليم من ناحية،

والتباس العلاقة بينهما من ناحية أخرى، فثمة قدر من عدم الوضوح الكامل فى موقف التعليم الرسمى من التراث الثقافى ، وفى بعض الأحيان تميل مؤسسات التعليم إلى توظيف بعض عناصر التراث الثقافى ، فى الوقت الذى يظل فيه نمط التعليم الحديث غير قادر على إيجاد صيغة ملائمة لتسوية أوجه التناقض والتعارض بين التراث الثقافى والثقافة الحديثة. ومع التطور الحديث فى استخدام شبكة الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والانفتاح الشديد على المعرفة والعالم وعبر مواقع التواصل المجتمعى فقد التعليم قدرته على تشكيل الوعى أمام سيل المعلومات المتدفق فى وسائل الإعلام والعالم الافتراضى فيما يطلق عليه التعليم غير الرسمى . ومع ضعف دور الدولة الثقافى وعدم قدرتها على تطوير سياسة ثقافية معاصرة نحو إدماج التراث الثقافى فى منظومة التعليم، أصبحت الفجوة بين التعليم والتراث الثقافى شديدة الاتساع ويكتنفها قدر كبير من العشوائية. وأوضحت الدراسة بأن التراث الثقافي فقد مقوماته التعليمية في حياة الناس، التي كانت أهم أدواته في عملية إعادة الإنتاج الثقافي بقدر ما فقد التعليم محتواه الثقافي والحضاري المعبر عن الهوية العربية والإسلامية.

وفيما يتعلق ببدائل السياسات المطروحة فى مجال إدماج التراث الثقافى داخل مؤسسات التعليم حاول المؤلف أن يطرح فى البداية معنى الممارسة التعليمية التى يتعين إدماج التراث داخلها؛ فالتعليم عملية مركبة ومتعددة الأبعاد والوظائف والأنماط ولا يجوز اختزال التعليم فى أى من عناصره أو أنماطه أو طريقة التدريس به . وإذا كان التعليم فى أعم تعريفاته يمثل عملية اكتساب المعارف والمهارات وأنماط السلوك ، فإن سياسات التعليم قد تتخذ مسارين أساسيين : الأول معرفي ومهارى ينحصر فى تحصيل المعرفة واكساب القدرات العملية فى سوق العمل ، والثانى ذو طابع اجتماعى / سياسى ينظُر إلى التعليم كآلية للتنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية . وعلى ضوء ذلك يري المؤلف أن طريقة إدماج التراث الثقافى فى التعليم تتوقف على الرؤية الرسمية للتعليم وطبيعة الهدف من السياسة التعليمية المطروحة. وفي هذا الصدد طرح المؤلف بديلان فى سياسات إدماج التراث الثقافى داخل المؤسسات التعليمية وهما : تعليم التراث ، وبناء المواطنة من روافد تراثية.

ويقدم الفصل الرابع بعنوان: "تراث المجتمع الإسلامي المتخيل واستعادة الماضي" عرضاً نظرياً حول فكرة المجتمع المتخيل وآليات تفعيلها في الواقع، وهي الفكرة التي تكمن خلف معنى الاستعلاء الديني، يلي ذلك تحليل ديناميكية مشروع حركات الإسلام السياسي في سعيها إلى تكوين مجتمع إسلامي جديد، وطبيعة هذا المجتمع ومسارات الوصول إليه، وتقييم حصاد تجربة الإسلام السياسي فى عملية استعادة الماضي من قلب التراث الثقافي الإسلامي القديم.

يؤكد المؤلف على أن العلاقة بين الدين والمجتمع عميقة وقوية بفضل ما أحدثته الحركة الإسلامية

من تغيرات متراكمة عبر العقود الأربعة الماضية، في اتجاه أسلمة المجتمع المصري. وثمة تحولات حدثت وعلى نحو متصاعد ومتراكم عاماً بعد آخر نحو إضفاء الطابع الإسلامي على كثير من الممارسات والأفعال والأبنية الاجتماعية، في الحياة الخاصة (تزايد الاهتمام بالعبادات والممارسات والطقوس والشعائر الدينية)، والعامة (هناك توجه إسلامي متنامٍ للحركة الإسلامية للتوغل في مؤسسات المجتمع المدني والسيطرة على النقابات المهنية بالوسائل الديمقراطية) على السواء.

وفي ضوء ذلك قدم هذا الفصل إطلالة نظرية حول فكرة المجتمع المتخيل وآليات تفعيلها في الواقع، ويعرف المجتمع المتخيل بأنه كيان ثقافي مصطنع يعتمد على مجموعة من الصور الذهنية حول نمط مفضل من العلاقات الاجتماعية والمؤسسات وقواعد السلوك التي تتسق مع قيم ومعتقدات وتوجهات محددة. وتعمل هذه الصور على توحيد انتماء مجموعة من الناس حول ثوابت تلك القيم والمعتقدات، كما تنشأ الصور المتخيلة من خلال إحياء رموز وتصورات وممارسات من التراث الثقافي وإعادة توظيفها في عمليات التغير الاجتماعي الهادفة لخلق مجتمعات منشودة.

وسعت الدراسة إلى التعرف على اسهام الحركة الإسلامية في إنتاج رؤى حول المجتمع الإسلامي المأمول من واقع جدل العلاقة المستمرة بين التراث الديني القديم والواقع الاجتماعي المتغير، وكذلك التعرف على العمليات التي يجري بموجبها تجسيد هذه التصورات في الواقع المصري. وتقييم حصاد تجربة الإسلام السياسي في عملية استعادة الماضي من قلب التراث الثقافي الإسلامي القديم وذلك بإلقاء نظرة عامة حول المسارات الثلاثة في حركة الإسلام السياسي ككل وهي : التيار الدعوي ، والإصلاحي ، والراديكالي. ويشير المؤلف إلي وجود قواسم مشتركة فيما بين هذه المسارات الثلاثة حيث تتفق على ضرورة بعث الأمة الإسلامية تحت راية التوحيد، بما يعني أن المسارات الثلاثة للحركة الإسلامية المعاصرة لديها نزوع واضح نحو الأممية الإسلامية والسيطرة على العالم ككل، من منطلق كون الإسلام ينبغي أن يعم البشرية ككل، وأن الأمة الإسلامية هي خير أمة أخرجت للناس، بنص قرآني.

وفي مقابل جوانب الاتفاق حول الأممية الإسلامية، يكمن الاختلاف بين المسارات الثلاثة لحركة الإسلام السياسي، في أربعة جوانب تشمل: جوهر العمل الديني، والفئة المكلفة بالتغيير، ووسائل العمل المستخدمة، وخطوات ومراحل التنفيذ العملية؛ للوصول إلى الغاية الأسمى نحو المجتمع الإسلامي المنشود.

ويوضح المؤلف أن أطراف الحركة الإسلامية تتحرك على مسار متصل يبدأ من أقصى درجات السلمية في الدعوة والنصح، مروراً بالإصلاح عبر الاندماج الاجتماعي، وصولاً إلى أقصى درجات العنف والصدام والثورية في هدم النظم الاجتماعية القائمة. وتؤكد بذلك على أن ما يخلق التباين بين مسارات الحركات الإسلامية، ليس فقط التباين في القناعات والقدرات والإمكانيات المتوفرة

لدى كل طرف، بل أيضاً مدى قوة الأبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية على الوقوف في وجه تلك الحركات الإسلامية.

ويرصد الفصل الخامس بعنوان: "الشرع يحكم في البادية: دراسة لعملية أسلمة المجتمع البدوي" أبعاد عملية أسلمة المجتمع البدوي بين أولاد على بمطروح، والتي نتج عنها تأسيس القضاء الشرعي كنمط من الحكم، يقوم على فض المنازعات بتطبيق نصوص من الشريعة الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف سعي المؤلف إلي طرح عدة تساؤلات حول طبيعة تجربة الأسلمة وحدودها، ومدى تغلغلها في الحياة البدوية، وطبيعة تفاعلها مع البداوة، وكيف استطاعت التوغل داخل نظام القضاء البدوي القائم على العرف. والسؤال حول طبيعة هذه التجربة؟ وكيف نشأت؟ وإلى أي مدى أصبحت واقعاً يجري التشبث به، ليس من جانب نشطاء الحركة الإسلامية فحسب، وإنما من خلال العصبية الدينية الجديدة أيضاً في حياة البدو أنفسهم؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدت الدراسة المقدمة في الفصل الخامس على بيانات ميدانية، تم الحصول عليها باستخدام أدوات البحث الكيفي، كالملاحظة والمقابلات المتعمقة، وحلقات المناقشة الجماعية التي أجريت ببعض قبائل أولاد على في مطروح، واستخدم في جمع البيانات دليل العمل الميداني أعد وطبق على ٤٨ شخصاً من شيوخ القبائل، وبعض أفراد من النخبة البدوية في أربع مناطق (مرسى مطروح – الضبعة – القصر – أبو مرقيق). وقدم الفصل معالجة نظرية لتحولات البداوة والقضاء البدوي من واقع النماذج النظرية في الانثروبولوجيا ونتائج الدراسات السابقة حول الحركات الإسلامية والبداوة ، وأوضح المؤلف أن هناك دلائل على وجود عمليات أسلمة مكثفة تتم داخل مؤسسات المجتمعات البدوية في ثلاث نقاط حدودية في مصر، وهي سيناء شرقاً، ومطروح غرباً، وحلايب وشلاتين جنوباً. وأكد على أهمية هدراسة هذه الإشكالية في ظل الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع وعدم اكتراث الزخم الهائل للبحوث والدراسات المعاصرة التي أجريت عن الحركة الإسلامية بتغلغل حركة الإسلاميين واختراقهم للمجتمع البدوي.

وعرض المؤلف للسياقات المرتبطة بنمو وتطور الحركة الإسلامية في المجتمع البدوي، وفعاليتها في إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية، كان لها تأثيرها على إعادة تشكيل ممارسات الضبط الاجتماعي، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وتشير الدراسة هنا إلى أن قبول البدو لعملية الأسلمة مشروطاً بتوافق الأفكار الإسلامية الحديدة مع التقاليد البدوية القديمة. وهذا يعني أن عمليات أسلمة المجتمع ليست بالبساطة التي نتصورها، بل هي شديدة التعقيد، وتحتاج إلى قدر كبير من التوافقات والتسويات مع التقاليد والأعراف السائدة.

وفي الختام تعرض الدراسة المطروحة في الفصل الامس نتائج مهمة وغير مسبوقة حول سيطرة عملية الأسلمة على مؤسسة القضاء البدوي فيما يتعلق بصور المنازعات التي يستأثر بها

القضاء الشرعي، ومراحل التقاضي الشرعي بدءاً من التوسط في النزاع، ثم التفاوض حول المشورة، وجلسات التحقيق، وإصدار الحكم، وصولاً إلى تدابير تنفيذ الحكم الشرعي. وأكدت الدراسة أن صعود الحركة الإسلامية خلال العقدين الماضيين إلى مسرح الحياة العامة أفضى إلى تغيرات في العرف لصالح تعزيز الشرع، وتحييد دور الدولة في فض المنازعات، واستطاعت جهود الإسلاميين عبر القضاء الشرعي أن تنجح في خلق سلطة رمزية حول دورهم المقترن بإعلاء شرع الله، دون المخاطرة بالصدام مع الدولة، فهم يعتمدون على بسط نفوذهم الرمزي من خلال السيطرة على القضاء البدوي، الذي ظل نواة صلبة مضادة لمؤسسة القضاء الرسمي، ونواة صلبة للحفاظ على تراث البداوة. ومن ثم فالإسلاميون حين يسيطرون على القضاء البدوي فهم لا ينشئون قضاءً بديلاً فحسب، وإنما أيضاً يسعون أن تصبح الأسلمة لهذا الكيان استراتيجية سياسية للتحصن بالقبيلة ضد الدولة من ناحية، والتحصن بالشرع ضد العرف من ناحية أخرى.

ويطرح الفصل السادس وعنوانه: "معضلة المجال الديني في مصر" إشكالية العلاقة بين الدولة والمجال الديني في مصر، التي تشهد قدراً كبيراً من الجدل والتوتر حول طبيعة الدور المنوط بالمؤسسات الدينية في المجتمع بصفة عامة، وحول الاستخدامات السياسية للدين والخطاب الديني في تعزيز سلطة الدولة بصفة خاصة، وفي ضوء ذلك يحاول الفصل تحليل الوضع الراهن للمؤسسات الدينية في مصر، ورغبتها في السيطرة على المجال الديني، والصعوبات التي تواجه الدولة في إعادة تنظيم الشأن الديني بصفة عامة، وتحليل أهم البدائل المقترحة لتعزيز سلطة الدولة في المجال الديني.

وقد استخلصت الدراسة في الفصل السادس عدة نتائج بشأن تحليل الوضع الراهن للمؤسسات الدينية والتحديات التي تواجه الدولة في علاقتها بالشأن الديني، ومنها:

هيمنة السلطة على الشأن الديني ليست سهلة على الرغم من المرونة الهائلة التي تتمتع بها وزارة الأوقاف ودار الإفتاء في الاستجابة للسلطة.

على الرغم من الصلاحيات التي يتمتع بها الأزهر في المناورة السياسية فإنه لا يستطيع فعلياً قيادة الشأن الديني ككل في مصر بسبب تعارض المصالح فيما بين المؤسسات الدينية.

التناقض بين المؤسسات الدينية، وحتى داخل المؤسسة الدينية الواحدة، تقف عائقاً أمام إمكانية توحيد مواقف تلك المؤسسات خلف السلطة السياسية، خاصة في المواجهة مع الفكر المتطرف والمعارضة الدينية.

ساهم انقسام المؤسسات الدينية في سهولة السيطرة عليها من جانب الدولة.

وخلصت الدراسة إلى وجود ثلاثة تحديات أمام الدولة فيما يتعلق بالسيطرة على المجال الديني: (١) ضعف المؤسسات الدينية، (٢) الصراعات على الشأن الديني، (٣) التباس مفهوم تجديد

الخطاب الديني وآليات تفعيله مؤسسياً.

وفي الفصل السابع والأخير بعنوان :"عودة الدين إلى المجتمع" عرض لطبيعة الجدل السائد حول تجديد الخطاب الديني، وطرح رؤية مقترحة لإعادة صياغة العلاقة بين الدين والمجتمع وفقاً لأولويات يتم بمقتضاها تجاوز الاستعلاء الديني الذي هيمن على المجال الديني ككل. وقد أوضح المؤلف بداية إلى كثرة الحديث عن تجديد الخطاب الديني على مدى العقدين الماضيين، وتعرض الخطاب الديني إلى انتقادات كثيرة، وعلى هذه الخلفية يعرض الفصل الجدل السائد حول تجديد الخطاب الديني، الذي يدور في حلقة مفرغة لا تنتهي بموجب بقاء البنية العقلية الكامنة وراء كل صور الخطاب الديني المعاصر، وأشار المؤلف بأن كل هذا الجدل لم يسفر عن تغيرات تذكر سوى قدر من الغموض والضجيج الخطابي.

وأوضح المؤلف أن المقصود بالخطاب الديني بمعناه الواسع هو كل أشكال التواصل اللغوي في الشأن الديني أياً كان مضمونه ومرجعيته. كما أكد على أنه لا يوجد خطاب ديني واحد، بل هناك خطابات متعددة، وقد تطرق الفصل لمعنى التجديد، الذي يتضمن إدخال تعديلات على مضامين بعينها في الخطابات الدينية السائدة؛ فكل دعوة إلى التجديد، أياً كان مصدرها أو الهدف منها، تسعى في حقيقة الأمر إلى إزاحة مضامين فكرية ودينية بعينها عن موقع الصدارة وإحلال مضامين أخرى محلها. وألمح المؤلف إلى أن كل دعاوى تجديد الخطاب الديني تنحصر في طريقين أساسيين: الأول يدور حول التجديد الجذري للمضمون الفقهي للخطاب الديني. ويدور الثاني حول تجديد بعض المضامين الفقهية للخطاب الديني على استحياء، وبصورة انتقائية.

وقد طرح المؤلف طريقاً ثالثاً، هو إعادة النظر في جوهر الفكر الديني ذاته. وفي ضوء ذلك تصبح عملية إعادة صياغة الفكر الديني من منطلق إعادة بناء العلاقة بين المجال الديني والمجال العام ضرورة ملحة ومحاولة جادة للبحث عن طريق ثالث ومختلف يتعلق بالتجديد في الفكر الديني ذاته، الذي يمثل منبع جميع صور الخطابات الدينية المعاصرة. هذا الطريق لا يستهدف مجرد إحداث تغيرات شكلية أو انتقائية في مضامين الخطابات الدينية السائدة، بل يسعى إلى إعادة النظر في بنية الفكر الديني بحثاً عن زوايا جديدة للنظر تستند إلى قيم إنسانية عامة. وترتكز أيضاً على مبادئ وأولويات ينبغي التفكير فيها من جانب كل من يعنيهم الشأن الديني.

وأكد المؤلف على ضرورة إعادة صياغة للفكر الديني في مجمله. ويعرض بعد ذلك الفصل لمعنى إعادة صياغة الفكر الديني والزوايا الأربع المقترحة التي تترتب عليها الرؤية المقترحة لإعادة الصياغة موضحاً أنه يقصد بالفكر الديني أهم الأفكار والتصورات التي تشكل بنية من المبادئ الراسخة والكامنة خلف عملية إنتاج الخطاب الديني وتداوله. والمقصود بإعادة صياغة الفكر الديني طرح إطار فكري جديد للعلاقة بين الدين والمجتمع بما يحقق ثلاثة اعتبارات أساسية: (١)

التجاوب مع التحديات الاجتماعية الجديدة. (ب) التفاعل الإيجابي مع إمكانيات العصر الحديث. (ج) الاسهام في تحقيق السعادة الإنسانية. وأخيراً الأولويات التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند طرح أي محاولة جادة لإعادة صياغة الفكر الديني، وهم ثلاث أولويات:

١- التحرر من التسلط الفكري عن طريق التحرر من فكرة اعتزال كل آفاق المستقبل في أوهام استعادة الماضي.

٢- ينبغي للتفكير الديني الجديد ألا يكون تفكيراً متعالياً في لغته، غريباً في مضمونه، كئيباً في مشاعره.

٣- أن يتسم التفكير الديني الجديد بنظرة احتوائية تفتح المجال العام أمام الجميع في العطاء الاجتماعي والمسئوليات المجتمعية الملقاة على عاتق كل فرد نحو مجتمعه ومؤسسات لمعنى العطاء ليتسع لكل الجهود حتى الأشد بساطة، ويستوعب ذلك المفهوم الجميع في بوتقة من العطاء المجتمعي لتضم من يتبرع بأمواله، ومن يتبرع بعلمه أو فنه، ومن يتبرع بجهده العضلي.

في الختام أوكد على مدى أهمية الكتاب وما يتناوله من موضوعات غاية في الأهمية تفتح المجال أمام المتخصصين لمزيد من الدراسات المتعمقة نحن بحاجة إليها، وأود أن أثمن على العينات والبيانات التي تم تحليها داخل مجموعة الدراسات التي عرض لها الكتاب، والتي تفتح أفاقاً واسعة أمام الباحثين ليتعرفوا على جوانب ميدانية وتحليلية مختلفة، كما تفتح المجال أمام المسئولين وتضع أيديهم على قضايا مجتمعية هامة تصل أهميتها من كونها تمثل قضايا للأمن القومي المصري، وتعبد لهم الطريق لحلها.

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Issue No. 7

April 2023

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein